

دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال

The role of voluntary disclosure in reducing the withholding of information on capital cost

د. محمد عبدالله أبو رحمة
جامعة الإسراء
غزة فلسطين

abutareqr_2009@hotmail.com

د. عبد الرحمن محمد رشوان
الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا
غزة فلسطين

abdrashwan@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2017/10/28 تاريخ التعديل: 2017/11/28 تاريخ قبول النشر: 2017/12/15

ملخص:

هدف البحث بشكل رئيس إلى التعرف على دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال، وللإجابة على التساؤلات البحثية، وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات البحث، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبيين وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). كما استخدم أداة للبحث الاستبانة ووزعت بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين، ومن ثم وزعت على عينة البحث المكونة من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (80) موظف وموظفة. كما أثبتت نتائج البحث أن قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين لا يقوم بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال. كما أوصى البحث بضرورة قيام البنوك الفلسطينية بالإفصاح الاختياري لأنه يخفض من تكاليف العمليات وبالتالي يخفض من تكلفة رأس المال. الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاختياري، حجب المعلومات، تكلفة رأس المال، قطاع البنوك والخدمات المالية، بورصة فلسطين.

Abstract

The main aim of the research was to identify the role of voluntary disclosure in limiting the concealment of information about capital cost, to answer research questions, to answer questions and to test hypotheses. The researcher relied on the analytical descriptive approach in clarifying and clarifying the theoretical aspect through previous studies, , Analyzing the results of the field study and testing hypotheses using the SPSS program.

It also used a questionnaire research tool, which was distributed after its evaluation and arbitration by a number of specialists, and then distributed to the sample of the research consisting of financial managers and heads of departments of companies listed on the Palestine Stock Exchange (80) employees and employees.

The results of the research also showed that the banking sector and the financial services listed on the Palestine Stock Exchange do not make the optional disclosure of the cost of capital.

The study also recommended the need for Palestinian banks to make voluntary disclosures because it reduces transaction costs and thus reduces the cost of capital.

Key words: Optional Disclosure, Information Withholding, Capital Cost, Banking and Financial Services Sector, Palestine Exchange.

مقدمة:

لقد حظي موضوع الإفصاح الاختياري من قبل الباحثين منذ بداية السبعينيات باهتمام متزايد واستمر إلى يومنا هذا، إذ يمثل الإفصاح الاختياري خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين، إذ تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها، وأيضاً تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات. كما أن زيادة اهتمام قطاع البنوك والخدمات المالية بالإفصاح الاختياري للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال بين الإدارة

والمستثمرين وتقليل انسحاب المتعاملين من أسواق رأس المال وزيادة عددهم، ومن ثمّ تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية، وزيادة حجم التداول فيه، وتحديد درجة المخاطر المحيطة بالاستثمارات في هذه الأسواق.

مشكلة البحث:

لقد أصبح الإفصاح الاختياري أمراً ضرورياً لسد الاحتياجات المتزايدة من المعلومات التي يطلبها مستخدميها في الشركات من أجل اتخاذ القرارات المختلفة، ولكي يصل مستوي الإفصاح عن المعلومات المطلوبة إلى الحد الذي يكفي احتياجات مستخدميها، ويضمن جودتها وصدقها وعدالتها. فلا بد من قيام الإدارة بالإفصاح اختياري عن تلك المعلومات. ومن المتوقع عليه أنه كلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري بشكل مستمر عن المعلومات التي تنشرها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كلما زاد مستوي الثقة في استثمارات هذه الشركات، ومن ثم يكون لهذا النوع من الإفصاح أهمية خاصة في تحقيق كفاءة البورصة.

قد يؤدي عدم وجود الإفصاح الاختياري المستمر الذي تقدمه الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في تقاريرها المالية إلي حجب المعلومات المفيدة والكافية الخاصة بتكلفة رأس المال، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، واتخاذ قرارات خاطئة فيما يتعلق بتحديد تكلفة رأس المال، وصعوبة المقارنة بين أداء تلك الشركات، ومقارنة أداء نفس الشركات خلال الفترات المختلفة، مما يسبب ضغطاً على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لأن تكون أكثر إفصاحاً عن المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال وذلك من أجل تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وبشكل يحقق التوازن بين حصولهم على تلك المعلومات بأسلوب واضح ودقيق.

وبناء على ما سبق تكمن مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس:

ما دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال؟

التساؤلات الفرعية:

السؤال الفرعي الأول: ما مدى اهتمام قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح الاختياري للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال؟

السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الفرعي الثالث: ما هي العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى التعرف على دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال من خلال الآتي:

1. التعرف على دوافع اهتمام قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للإفصاح الاختياري للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.

2. تسليط الضوء على مستوى الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

3. التعرف على العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال ما يلي:

أولاً : الأهمية العلمية:

1. المساهمة في تسليط الضوء على الإفصاح الاختياري وما قد يحققه فوائد من أهمها الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال.

2. يمكن أن يكون البحث الحالي نواة لدراسات وأبحاث مستقبلية حول الإفصاح الاختياري وعلاقته برأس المال.

3. تقديم المقترحات والتوصيات للحد من ظاهرة حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال، وحث الشركات بالإفصاح الاختياري؛ لتعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المتوفرة.

ثانياً : الأهمية العملية:

1. قد تسهم نتائج هذا البحث في تقديم بعض المؤشرات والتنبؤات والتي يمكن عن طريقها مساعدة المختصين في مجال المحاسبة، ووضع بعض الضوابط للحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال.

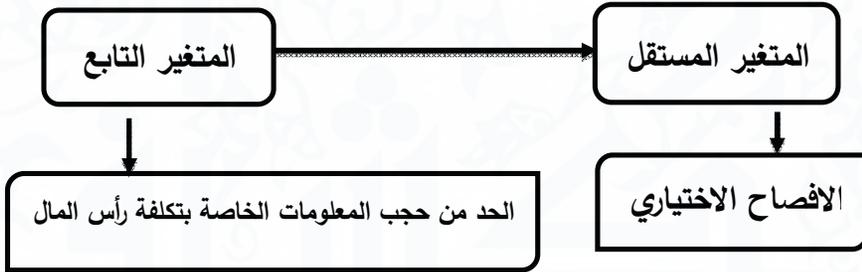
2. يتوقع الباحثان أن نتائج هذا البحث قد تحقق الفائدة المرجوة للباحثين والطلبة في الجامعات والكليات الفلسطينية والغربية والأجنبية.
3. قد يستفيد من نتائج هذا البحث العاملون في مجال المحاسبة وبالتحديد العاملون بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- فرضيات البحث: استناداً إلى ما سبق وتحقيقاً لأهداف البحث والإجابة عن تساؤلات البحث تم صياغة الفرضيات التالية:
- الفرضية الرئيسة:**

يوجد دور للإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.
- الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
- الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد عوامل تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

متغيرات البحث:



حدود البحث:

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

1. الحدود المكانية: طبق هذا البحث على قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين العاملة في قطاع غزة.
2. الحدود الزمانية: تم إعداد هذا البحث في العام 2017.

3. الحدود البشرية: تكونت من المدراء العامين ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية.

4. الحدود العلمية: يبحث هذا البحث في دور الإفصاح الاختياري المستمر في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال.

خطة البحث:

في ضوء أهمية هذا البحث، وتحقيقاً لمشكلة وأهداف البحث ومراعاة المنهج المتبع في البحث لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية، فقد قسم هذا البحث إلى المحددات التالية:

- المحدد الأول: مفهوم الإفصاح الاختياري.
- المحدد الثاني: مفهوم تكلفة رأس المال.
- المحدد الثالث: العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1-دراسة: بجلس (2008):

تهدف هذه الدراسة إلى قياس نسبة الإفصاح التطوعي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو الإفصاح التطوعي وتتمثل هذه العوامل في ربحية الشركة، ومديونية الشركة، وحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وملكية الشركة.

وكانت اهم نتائج الدراسة على الرغم من وجود تباين بين كمية الإفصاح التطوعي بين شركات العينة، إلا انه يوجد ظاهرة إيجابية بين الشركات المساهمة السعودية نحو الإفصاح التطوعي، واختبار اثر العوامل على اتجاه الشركات المساهمة السعودية نحو الإفصاح التطوعي فقد أظهرت نتائج الدراسة عند اختبار كل متغير على حدة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مديونية الشركة ونسبة الإفصاح التطوعي وكذلك حجم الشركة أما ملكية الشركة فوجدت الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإفصاح التطوعي وربحية الشركة وكذلك نوع القطاع الذي تنتمي إليه.

وقد انتهت بمجموعة من التوصيات من شأنها المساهمة في زيادة نسبة الإفصاح التطوعي في البيئة السعودية.

2-دراسة: زيود، وآخرون (2011):

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك عبر اختيار قائمة مكونة من ستين عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الاختياري بالتطبيق على التقارير السنوية المنشورة عام 2009 لخمسة عشرة شركة من الشركات المساهمة السورية المسجلة. وقد بينت نتائج البحث أنه بالرغم من وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري إلا أن هناك اهتماماً ملحوظاً به من قبل الشركات، ورغبة تزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي.

3-دراسة: الشلاحي (2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت. أظهرت نتائج الدراسة عدم قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري). كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف بين الشركات الصناعية الكويتية في تطبيق عناصر الإفصاح الاختياري المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) يعزى لمتغير الربحية.

4-دراسة: بوزيان، بن الضب (2013):

تهدف من هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة المحتملة وطبيعتها بين الإفصاح عن المسؤولية البيئية وتكلفة رأس المال كمؤشر عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح البيئي من شأنه أن يخفض من تكلفة رأس المال، وذلك من خلال ميكانيزم تكلفة الوكالة وعدم التماثل في المعلومة، وذلك في ظل توفر سوق مالي كفؤ ومستثمرين على قدر كبير من الوعي البيئي.

5-دراسة: دحدوح، وحامدة (2015):

تهدف هذه الدراسة إلى صياغة نموذج متكامل لمعلومات الإفصاح الاختياري في بيئة الأعمال السورية. ومن ثم اختبار مدى تطبيق النموذج المقترح في التقارير المالية للشركات ال(22) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لعام (2012). وقد توصلت

الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، صلاحية النموذج الذي وضعه الباحثان لقياس مستوى الإفصاح الاختياري، كما ان الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لم تفصح عن المعلومات الواردة بالنموذج بالشكل المقبول، بل كانت نسبة الإفصاح منخفضة جدا، حيث بلغت اعلى نسبة إفصاح (10%).

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1-دراسة: (Bertomeu, et al, 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذجاً للضوابط الخارجية التي تحدد بشكل مشترك هيكل رأس مال، وسياسة الإفصاح الاختياري، وتكلفة رأس المال وأثرهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية للشركات، وكشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين تكلفة رأس المال الإفصاح الاختياري. ويعزى هذا الارتباط السلبي إلى حقيقة أن كل من تكلفة رأس مال الشركة وسياسة الإفصاح الاختياري مرتبطان بالتقلب في التدفقات النقدية للشركات.

2-دراسة: (Cheynel, 2010)

هدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين الإفصاح الاختياري للشركات وتكلفة رأس المال، وتوصلت نتائج الدراسة إلى الإفصاح الاختياري عن المعلومات أدت إلى تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر ومخاطر الاستثمار، وزيادة كفاءة العمليات المالية.

3-دراسة: (Petrova, et al, 2012)

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس مال الأسهم، والتعرف على أهمية قياس مستوى الإفصاح الاختياري في زيادة سيولة سوق الأسهم، وتقليل مخاطر تقدير المستثمرين، وطبقت هذه الدراسة على 121 شركة سويسرية مدرجة في سوق رأس المال السويسرية، وتوصلت نتائج الدراسة أن الشركات في سوق رأس المال السويسرية قللت من تكلفة رأس المال من خلال زيادة مستوى الإفصاح الاختياري.

4-دراسة: (Nugroh, et al, 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح الاختياري، وعدم تماثل

المعلومات

وهيكل الملكية وتكلفة طريقة رأس المال باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال رأس المال، وتم استخدام عينة من 31 شركات صناعية للسنوات 2011-2013، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح عن معلومات الخاصة بالشركات جعل لدى المستثمرين الثقة في

الاستثمار، ومن ثم تخفيض تكاليف رأس المال، وإن بعض الشركات يوجد بها انخفاض في معدل العائد الاستثمار نتيجة عدم الكشف عن المعلومات المطلوبة منها الإفصاح عنها.

5-دراسة: (Warad, Al-Debi'e, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح المحاسبي والإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2009-2013)، وتوصلت نتائج الدراسة إن الإفصاح الاختياري له آثار سلبية كبيرة على تكلفة رأس المال للشركات الصناعية في الأردن المدرجة في بورصة عمان، وذلك بسبب التباين في المعلومات المقدمة للمستثمرين.

الإطار النظري للبحث: وحدد من خلال المحددات التالية:

المحدد الأول: مفهوم الإفصاح الاختياري:

أولاً: تعريف الإفصاح الاختياري:

الإفصاح الطوعي هو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة لأصحاب المصالح من معلومات في التقارير المالية للشركات طوعاً دون أي إلزام من الجهات الرقابية ودون أي طلب من أي أصحاب مصالح أساسيين في الشركة (زكريا الصادق، إبراهيم عبيد، 2007: صص 1-28). ويقصد بالإفصاح الاختياري: تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية. ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي. (MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, Report, 1995,) (555-572).

أهمية الإفصاح الاختياري:

1- يعطي الإفصاح الاختياري الشرعية والقبول لأنشطة الإدارة أمام كل أصحاب

المصالح والعامّة (Boesso,2004)

2- يجد الإفصاح الاختياري من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للشركة، مما يخفض من تكاليف العمليات وبالتالي يخفض تكلفة رأس المال، (عارف عبدالكريم، 2003).

وكذلك ذكرت (أبو شلوع، 2013، 24).

3- يساعد الغفصاح الاختياري على تخفيض تكلفة الافتراض .

4- يحسن الإفصاح الاختياري من سعة الشركة ويزيد من ثقة المجتمع واحترامه لها مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإقبال على منتجاتها وبالتالي زيادة مبيعاتها ، مما يؤثر ايجابياً على مركزها المالي ونصيبها السوقي .

5-يجذب الإفصاح الاختياري الشركاء الأفضل للشركة.

6-يحسن الإفصاح الاختياري من ثقة العاملين بالشركة في أعمالها ويدعم ثقتهم في أداء الإدارة.

7- يدعم الإفصاح الاختياري بقاء واستمرار الشركة في مجال الأعمال.

8-يعمل الإفصاح الاختياري على زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل

دوافع الإفصاح الاختياري :

بناءً عليه، يمكن عرض دوافع الإفصاح الاختياري كما يأتي:

1- إن الإفصاح مطلوب نظراً لأن المدراء يتولون المسؤوليات الملقاة على عاتقهم،

وعليهم القيام بأعمال محددة، وتحقيق أهداف مالية محددة مسبقاً (Collett,)

(Hrasky, 2005,188-190)

2- يميل المدراء إلى الإفصاح عن معلومات أدائهم للحصول على امتياز في أسواق

المال (Latridis, G,2008,230).

3- الإفصاح غير الملائم يمكن ان يحفز المدراء لتأمين إفصاح اختياري من شأنه تخفيض

تكاليف المقاضاة (Mcknight,P. J. , Ttomkims, C,1994,55) .

4-يمكن أن يتجه المدراء للإفصاح الاختياري ويقدمون التنبؤات لخدمة المستثمرين القلقين من

البيئة الاقتصادية للشركة والقادرين على تحقيق استجابة سريعة للتغيرات (1986,66).

(Trueman ,B).

بناءً عليه يعتمد الإفصاح الاختياري العديد من الحوافز تشكل الحوافز الإدارية أهمها في

حين يعود بعضها إلى النظام القانوني، وطبيعة الدولة التي تعمل الشركة فيها

أهداف الإفصاح الاختياري:

يمكن تصنيف أهداف الإفصاح الاختياري ضمن المجموعات الآتية(الصفدي، 2015، 14):

1- وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات

بخلاف المقاييس الواردة في القوائم المالية.

2- وصف المفردات التي لا يتم الاعتراف بها وإعطائها مقاييس مفيدة .

- 3- توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.
- 4- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها لشركات أخرى كالمعلومات الكمية عن المدراء والعاملين في الشركة ، وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة عبر المعلومات المالية التاريخية .
- 5- توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.
- 6- مساعدة المستثمرين في تقويم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

الاعتبارات الواجب مراعاتها في الإفصاح الاختياري:

- وبشأن الإفصاح الاختياري أوصت لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) في سنة 2001 ، بمراعاة ستة اعتبارات هي (الشلاحي، 2012، 12):
- أولاً : الإفصاح الاختياري عن بيانات تتعلق بالعمل ، متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الشركة
- ثانياً :تحليل الإدارة للبيانات حول العمل ، أي الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الاداء ،إضافة إلى الإفصاح عن اتجاهات التغير إيجاباً أو سلباً .
- ثالثاً : الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ،أي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء ، وإل خطط الإدارة التي تتعلق بعوامل نجاح المنظمة ، والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية مع مؤشرات الاداء السابقة .
- رابعاً: الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الاطراف الخارجية .
- خامساً : الإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة ، إضافة إلى تأثير الشركات ضمن نفس الصناعة على الشركة.
- سادساً: الإفصاح الاختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير ملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

القيود أو المحددات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

هناك العديد من القيود التي تحد من الالتزام بكافة خصائص جودة المعلومات المالية وهي:

أ. قيد التكلفة :

تمثل التكلفة قيلاً على المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، إذ يتفق معدو المعلومات المالية بأن الجهد المبذول مقابل إعداد هذه المعلومات سيترتب عليه تكاليف يتحملها مستخدم هذه المعلومات على شكل عوائد منخفضة. (FASB, 2010) ويرى مؤيدو الإفصاح الطوعي أن لقيد التكلفة أهمية كبيرة إذ إن الإفصاح الطوعي له آثار إيجابية ويجب على الشركة الموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الإفصاح وغي الواقع يبدي مديرو الشركات اهتماماً بالإفصاح الطوعي عندما تكون فوائده أكبر من تكاليفه.

ب. قيد الأهمية النسبية:

تعد للمعلومات أهمية نسبية إذا كان لها تأثير في سلوك متخذ القرار، ويستخدم مفهوم الأهمية النسبية كمعيار لكيفية المعالجة المحاسبية والإفصاح معاً، ولتحقيق الأهداف المتوخاة من الإفصاح الاختياري يجب مراعاة الدقة في عرض المعلومات الملائمة والتي تحظى باهتمام واحتياجات مستخدمي المعلومات لأن التوسع في قاعدة المعلومات المفصح عنها دون مراعاة عنصر الأهمية النسبية قد يؤدي إلى نتائج سلبية لدى مستخدميها وذلك من منطلق أن كثرة المعلومات قد تؤدي إلى إرباك وتشتت مستوى الفهم لدى قارئها (الدباغ، و إبراهيم، 2014).

- المحدد الثاني: مفهوم تكلفة رأس المال:**المقصود بتكلفة رأس المال:**

هي الحد الأدنى المرغوب تحقيقه من استثمار الأموال المتاحة للمشأة حتى لا تنخفض قيمتها (Gray P., P.Koh and Y. Tong. 2009,51-72).

كما عرفها (Brealey,R., S. Myers and F .Allen.2014) من زاوية منهجية قياسها بأنها متوسط تكلفة جميع مصادر التمويل المستخدمة بالمنشأة مرجحة بنسبة كل مصدر في إجمالي هيكل التمويل.

وتعرف على أنها متوسط معدل المردودية الأدنى الذي يلتزم به المستثمرين عند الحصول على التمويل المطلوب لمشاريعهم الاستثمارية (دادان ، وأخرون ، 2003 ، 2).

أهمية تكلفة رأس المال:

إن أي استثمار يتطلب معرفة تكلفة تمويله ومقارنتها بمعد العائد المتوقع ، حيث إن الاستثمار الذي لا يحقق عائد يساوي على الأقل تكلفة يجب رفضه. وعموماً فإن حساب تكلفة لرأس المال يحقق للمؤسسة عدة فوائد أهمها (خزور، و الياس، 2014):

1- حساب تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل يساعد الإدارة المالية على اختيار المصادر المناسبة والتي تحمل المؤسسة أقل تكلفة واكبر عائد .

2- تستخدم تكلفة رأس المال كمعيار في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية ، حيث يتم قبول المشروع إذا كان معدل العائد الداخلي يزيد عن تكلفة رأس المال من جهة ويكون أكبر من باقي المعدلات الأخرى للمشاريع.

3- تعتبر تكلفة رأس المال عنصراً هاماً في اتخاذ الكثير من القرارات المالية ،كالقرارات المتعلقة بالاستثمار واسترداد السندات ، وسياسة رأس المال العام

4- بهدف تعظيم قيمة المؤسسة يجب إن تكون تكلفة مختلف عناصر التمويل في حدودها الدنيا ، بغرض تخفيض تكلفة التمويل وهو ما يتطلب حساب تكلفة رأس المال.

العوامل المؤثرة على تكلفة رأس المال:

تتأثر تكلفة الأموال بعوامل عامة تؤثر على كافة العناصر المكونة لهيكل رأس المال، وبمعايير خاصة تتعلق بكل عنصر على حدة كما تتأثر تكلفة الأموال كذلك بالقرار المحدد للخليط الذي يتكون منه هيكل رأس المال ونسبة كل عنصر فيه وفيما يلي نعرض لهذه العوامل الثلاثة كما حددها (هندي، 2003، 60) بشيء من التفصيل:

أ- تأثير العوامل العامة:

كما أضح سابقاً من مفهوم تكلفة التمويل فيتوقع المستثمرون الذين يزودون المنشأة بالأموال (ملاك ودائنين) الحصول على عائد يكفي لتعويضهم عن مجرد حرمانهم من استغلال أموالهم لتحقيق إشباعات (منافع) حاضرة كنتيجة لتوجيه تلك الأموال إلى مجال الاستثمار، كما أنهم يتوقعون كذلك الحصول على عائد لتعويضهم عن المخاطر التي قد يتعرض لها عائد استثماراتهم.

ويعتبر الجزء الأول من العائد تعويضاً للمستثمر عن عنصر الزمن ، إذ يحصل عليه كتعويض عن تأجيل الحصول على إشباع أو منفعة فورية من أموال يمتلكها .وتقدر قيمة هذا التعويض بالعائد الذي يمكن للمستثمر الحصول عليه لو أنه استثمر أمواله في مجالات لا

تتعرض لأي مخاطر ، وسوف نعتبره تجاوزاً -مساوياً للعائد المتوقع على سندات حكومية لا تزيد فترة استحقاقها عن السنة ، وهو ما يطلق عليه بمعدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر Risk Free Rate ويتوقف هذا العائد -الذي يعتبر بالنسبة للمنشأة جزءاً من تكلفة أي مصدر تمويل -على الحالة الاقتصادية فكلما زاد الطلب على الأموال ، زاد معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر ، والعكس صحيح.

ب- العوامل الخاصة بكل عنصر:

أما بالنسبة للجزء الثاني من العائد والذي يحصل عليه المستثمر لتعويضه عن المخاطر التي يتعرض لها العائد المتوقع من الاستثمار ، فيطلق عليه بدل المخاطر ترتبط هذه العوامل بقرار المؤسسة بشأن هيكل رأس المال ،أي تحديد مصادر التمويل الطويلة الأجل التي تلبى احتياجاتها الاستثمارية ،ونظراً للخصائص المميزة لكل مصدر فإن درجة المخاطر التي يتعرض لها تكون مختلفة ومتفاوتة ، فالمقرضون هم عرضة للمخاطر أكثر من حملة الأسهم، إذ لهم الحق في الحصول على العوائد بغض النظر عن تحقيق المؤسسة للربح أو الخسارة، كما لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم في حالة التصفية أو الإفلاس ، إما حملة الأسهم العادية فيتحملون الجزء الأكبر من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة (العائد الذي سيحصل عليه المستثمرون)

يتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل، فمن المتوقع أن يكون الافتراض أقل مصادر التمويل تكلفة والأسهم العادية أكثرها تكلفة. (الحناوي، وآخرون 2004، 392).

وهكذا فإنه من الواضح أن حملة الأسهم العادية في نهاية القائمة يتحملون مخاطر أكبر مما يتحمل الآخرون. ونظراً لأن التكلفة التي تدعمها المنشأة (العائد الذي يحصل عليه المستثمرون) تتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل المختلفة، فإنه من المتوقع أن يكون الافتراض أقل مصادر التمويل تكلفة، وأن تكون الأسهم العادية أكثر بينما تأتي الأسهم الممتازة في منتصف الطريق

ج-تأثير تشكيل هيكل رأس المال:

عادة ما تضع المنشآت سياسة محددة بشأن الخليط الذي يتكون من هيكل رأس المال، ونسبة كل عنصر فيه، فقد تقرر المنشأة مثلاً الاعتماد على القروض وحقوق الملكية فقط في تمويل استثماراتها.

وبذا تستبعد الأسهم الممتازة، كما قد تقرر كذلك نسبة مستهدفة لكل عنصر داخل الخليط الذي قررت الاعتماد عليه في تمويل استثماراتها. وطالما أن تكلفة كل عنصر تختلف نتيجة لاختلاف درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد ذلك العنصر فإنه من المتوقع أن تختلف تكلفة الأموال وفقاً لقرار المنشأة الذي يحدد العناصر التي يتكون منها هيكل رأس المال ونسبة كل عنصر فيه (هندي 2003).

مشاكل قياس تكلفة رأس المال:

يواجه قياس تكلفة التمويل مشاكل تكمن في عنصرين هما كما حددها (سوليم، 1997):

الأول: عنصر عدم التأكد، حيث أن كل مصدر من مصادر التمويل المتاحة قد لا تدر بالضرورة عوائد موجبة مؤكدة، وفي مواعيد محددة يقيناً
الثاني: أن مصادر التمويل المتاحة متنوعة ومتباينة، وكل منها يعمل في ظل قوانين مؤقتة ومختلفة، حيث يتضح هذا التباين فيما يلي:

1- مصادر مديونية مطلقة بما تستلزم من مدفوعات دورية محددة، لا يمكن الإخلال بها على الإطلاق إلا بعقوبات صارمة قد تصل إلى حد التصفية المنظمة وإفلاس مالكيها.

2- مساهمات من مجموعة الشركاء أو الملاك أو المنتفعين في المنظمة.

3- بين هذين الطرفين يوجد توليفة مختلفة بعضها أقرب لحالة المديونية مع وجود عنصر المشاركة، وبعضها أقرب لحالة الملكية مع وجود عنصر الدائنة.

- المحدد الثالث: العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال:

وهناك عدة نظريات تحدد العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال وهي:

1- **نظرية الوكالة:** بينت هذه النظرية دوافع الإفصاح الاختياري انطلاقاً من مفهوم تعارض المصالح بين المدراء والمساهمين من جهة، وبين الشركة ودائنيها من جهة أخرى، واعتبرت أن الإفصاح يمثل آلية لتخفيض التكاليف الناجمة عن هذا التعارض كما أنه يعمل كآلية لضبط أداء المدراء هو سيشكل حافزاً لديهم للإفصاح اختياريًا عن معلومات تتجاوز ما يفرضه عليها التنظيم (Lambert, R. Contracting theory and accounting, 2001, 32-34).

2- **نظرية التكاليف السياسية:** يرى أنصار هذه النظرية أن الشركات الخاضعة لتكاليف سياسية عالية" وذلك تبعاً لمعيار حجم الشركة تقوم على الأرجح بالإفصاح عن معلومات أبعد مما يفرضه عليها التنظيم لتخفيض تلك التكاليف (Watts,R.I.,Zimmeranm,J.L,1990,144-145).

3- **نظرية الإشارة:** ترى أن المدراء قد لا يملكون حافزاً للإفصاح عن معلومات خاصة اختياريًا نظراً لأنهم يتوقعون أن تقدم تلك المعلومات إشارة جيدة عن أداء الشركة للأسواق، وبالتالي يخفضون احتمال عدم تماثل (Roos ,S, 1977, 25-27).

4- **النظرية الشرعية:** تؤكد هذه النظرية أن الشركات تبحث باستمرار للتأكيد على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات ومجتمعاتها، وهو ما يجعل من الصعب عليها أن تثبت شرعيتها عبر الإفصاح عن أصولها التقليدية، فهي تحتاج إلى الإفصاح عن معلومات أبعد لإثبات تمسكها بقيم المجتمع الذي تعمل ضمنه (Guthri,J,Petty, Rand) (Yongvanicn,K, 2004,284-288).

5- **نظرية تكاليف الملكية:** يرى أنصار هذه النظرية أن توصيل معلومات خاصة للمنافسين قد لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الأرباح المستقبلية للشركة : إذ لأن عواقب الإفصاح تتوقف على العديد من العوامل مثل طبيعة السوق التنافسية، نوعية المعلومات الخاصة، وخطر دخول شركات أخرى إلى السوق.(Darrough,M. 1993,558).

6- إن معظم النظريات تحاول تبرير الإفصاح عن المعلومات التي تتجاوز المتطلبات القانونية بناءً على العديد من العوامل ، منها رغبة الشركة ، وحرص إدارتها على تقديم معلومات إضافية تحقق أهدافها النهائية.

الإطار العملي للبحث (الدراسة الميدانية): حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

- **منهج البحث:**

يعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف التوصل إلي نتائج منطقية، و تدعم الفرضيات في البحث، وتم استخدام المصادر الثانوية، والتي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ودوريات متخصصة مرتبطة بموضوع

البحث، كما لجأ الباحثان إلى جمع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات البحث.

- مجتمع وعينة البحث:

1. **مجتمع البحث:** يتكون مجتمع البحث من المدراء العامين ورؤساء الأقسام العاملين بالأقسام المالية في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (120) موظف وموظفة.

2. **عينة البحث:** قام الباحثون باختيار عينة من مجتمع البحث باستخدام طريقة العينة العشوائية وبلغ عدد العينة (80) موظف وموظفة.

- أداة الدراسة: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ويتكون من (4) فقرات.

❖ **القسم الثاني:** وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

• **المحور الأول:** يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال، ويتكون من (8) فقرات.

• **المحور الثاني:** يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ويتكون من (8) فقرات.

• **المحور الثالث:** يوجد عوامل تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ويتكون من (9) فقرات. وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح

في جدول رقم (1):

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جدا	كبيرة	متوسط	قليلة	قليلة جدا
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

- **صدق الاستبانة:** صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. وقام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

- 1- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والاحصاء، وقد استجاب الباحث لأراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.
- 2- **الصدق البنائي:** تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على مجتمع الدراسة البالغ 53 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05.

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية

للاستبانة

رقم	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.	0.781	0.000
2	يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	0.766	0.000
3	يوجد عوامل تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	0.750	0.000

- **ثبات الاستبانة:** ثبات الاستبانة يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

ر.م	المحور	عدد الفقرات	معامل (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
1	يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.	8	0.878	0.954
2	يوجد مستوي للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	8	0.764	0.789
3	يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	9	0.736	0.769

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معامل الصدق (ألفا كرونباخ) قد تراوح بين 0.736 - 0.878، وهو معامل ثبات مرتفع مما يشير الى تمتع الاستبانة بالثبات، كما تراوح معامل الصدق بين 0.769-0.954، وبذلك يكون الباحثان قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

تحليل واختبار البيانات:

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجراف-سمرنوف):

استخدم الباحثان اختبار كولمجراف -سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 (sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي – (1 – Sample Kolmogorov – smirnov)

المحور	عنوان المحور	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.	0.735	0.489
الثاني	يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	0.880	0.365
الثالث	يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	0.922	0.169

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 3- استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test : يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- 4- معامل ارتباط بيرسون (Spear man Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- 5- اختبار sign في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الحياد وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

- خصائص وسمات عينة الدراسة:

جدول (5) البيانات الشخصية للعينة

النسبة %	التكرار	البند	
66	53	بكالوريوس	المؤهل العلمي
34	27	دراسات عليا	
%100	80	الاجمالي	
46	37	مدير مالي	المسمى الوظيفي
53	43	رئيس القسم المالي	
%100	80	الاجمالي	
26	21	من 5-10 سنوات	سنوات الخبرة
43	34	من 11-15 سنة	
31	25	اكثر من 15 سنة	
%100	80	الاجمالي	
54	44	محاسبة	التخصص العلمي
14	11	إدارة اعمال	
32	25	مالية ومصرفية	
%100	80	الاجمالي	

يتضح من الجدول رقم (10) أن نسبة (66%) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، ونسبة (34%) يحملون درجات عليا، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة عمل العينة المستجيبة، فهو يتبعون الأقسام المالية، وبالتالي الأقسام المالية بحاجة إلى درجات ومؤهلات علمية عالية ومناسبة.

وكانت نسبة (53%) من عينة الدراسة من رؤساء الأقسام، ونسبة (46%) من المدراء الماليين، وهذا يعكس طبيعة الأقسام المالية، وعملها، وهيكل قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين العاملة في قطاع غزة.

وكانت نسبة (43%) لديهم خبرات مرتفعة، ونسبة (31%) من ذوي الخبرات المتوسطة، و(26%) من ذوي الخبرات منخفضة.

وكانت نسبة (54%) من أفراد العينة من تخصص المحاسبة، بينما كانت نسبة (32%) من تخصص العلوم المالية والمصرفية، ونسبة (14%) يحملون تخصص إدارة الأعمال، ويرى الباحثان بأن المحاسب هو الفرد المؤهل للقيام بمهام الإدارة والأقسام المالية، لذا كان معظم أفراد العينة من المحاسبين.

- اختبار فروض الدراسة:

1- الفرضية الأولى: يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية

المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات

المحور الاول والدرجة الكلية لفقراته، والجدول رقم (6) يعرض النتائج:

جدول رقم (6) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة

الكلية لفقراته

رقم	فقرات المحور الاول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	يحد الإفصاح الاختياري من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين العملاء وإدارة البنوك.	2.41	1.03	59.68	1.126	0.020	2
2	الإفصاح الاختياري يخفض من تكاليف العمليات للبنوك وبالتالي يخفض من تكلفة رأس المال.	1.52	0.57	30.40	1.610	0.000	7
3	يساعد الإفصاح الاختياري على تخفيض تكلفة الافتراض في البنوك.	2.81	1.11	56.01	4.001	0.000	5
4	الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل يساعد إدارة البنوك على اختيار المصادر المناسبة التي تحقق أقل تكلفة واكبر عائد.	1.55	0.53	31.00	1.711	0.000	8
5	الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال يساعد البنوك في اتخاذ الكثير	2.86	1.01	59.05	4.203	0.000	3

						من القرارات المالية الرشيدة.
1	0.002	4.902	74.86	0.91	3.75	يساهم الإفصاح الاختياري في تعظيم قيمة البنوك من توفير المعلومات الخاصة بعناصر التمويل بغرض تخفيض تكلفة التمويل.
6	0.000	1.790	35.60	0.55	1.78	يساعد الإفصاح الاختياري في توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية للبنوك في مقارنة أدائها المالي مع مثيلاتها.
4	0.000	4.540	56.70	.099	2.84	على البنوك الموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الإفصاح الاختياري وزيادة الاهتمام به لما له من فوائد أكبر من تكاليفه.
-	0.003	2.985	50.41	0.836	2.44	يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة رقم (6) تيساهم الإفصاح الاختياري في تعظيم قيمة البنوك من توفير المعلومات الخاصة بعناصر التمويل بغرض تخفيض تكلفة التمويل قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.75) والوزن النسبي (74.86%)، في حين أن الفقرة رقم (4) الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل يساعد إدارة البنوك على اختيار المصادر المناسبة التي تحقق أقل تكلفة وأكبر عائد قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (1.55) والوزن النسبي (31.00%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (2.44) والوزن النسبي يساوي (50.41%) وهي أقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه لا يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه "لا يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين لحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال".

الفرضية الثانية: يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (7) يعرض النتائج:

الجدول رقم (7) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني

والدرجة الكلية لفقراته

الرتبة	قيمة (Sig.)	قيمة (T)	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المحور الثاني	ر.م
7	0.000	4.000	56.00	1.06	2.80	يؤدي زيادة مستوى الإفصاح الاختياري من زيادة ثقة العملاء في البنوك، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإقبال على زيادة الاستثمارات.	1
6	0.000	4.202	59.06	1.01	2.87	تمثل تكلفة رأس المال قيماً على المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مما يحد في بعض الأحيان من الإفصاح الاختياري.	2
4	0.020	1.125	60.01	1.03	2.98	الاهتمام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال يؤثر إيجابياً على المركز المالي للبنوك وزيادة الحصة السوقية.	3
8	0.000	5.837	42.00	0.86	2.09	يساعد الإفصاح الاختياري في توفير معلومات مهمة تتعلق بتكلفة رأس المال، وكذلك الإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة البنوك.	4
3	0.020	4.294	60.10	0.97	2.99	يمثل الإفصاح الاختياري إشارة إلى أصحاب المصالح بشأن مدى تحسن الأداء المستقبلي للبنوك. مما يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال.	5

2	0.000	5.543	60.17	1.01	3.01	يساهم مستوى الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في المفاضلة بين فرص التمويل المختلفة في البنوك.	6
1	0.000	6.720	60.22	0.85	3.00	يراعى عند استخدام الإفصاح الاختياري في البنوك الدقة في عرض المعلومات الملائمة والتي تحظى باهتمام واحتياجات مستخدمي هذه المعلومات.	7
5	0.020	1.125	59.67	1.03	2.40	يساعد الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في البنوك لتقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.	8
-	0.008	4.106	57.15	2.14	2.77	يوجد مستوي للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	

* لارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يتضح من الجدول (7) أن الفقرة رقم (7) يراعى عند استخدام الإفصاح الاختياري في البنوك الدقة في عرض المعلومات الملائمة والتي تحظى باهتمام واحتياجات مستخدمي هذه المعلومات قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.00) والوزن النسبي (60.22%)، في حين أن الفقرة رقم (4) يساعد الإفصاح الاختياري في توفير معلومات مهمة تتعلق بتكلفة رأس المال، وكذلك الإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة البنوك قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.09) والوزن النسبي (42.00%)، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (2.77) والوزن النسبي يساوي (57.15) وهي أقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه لا يوجد مستوي للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنه " لا يوجد مستوي للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين".

الفرضية الثالثة: يوجد عوامل تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (8) يعرض النتائج:

الجدول رقم (8) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث

والدرجة الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.) ()	الرتبة
1	لبنوك التي تحقق أرباحاً أكثر يكون لديها الحافز في التوسع في الإفصاح الاختياري وتقديم معلومات إضافية لعملائها.	3.45	1.04	69.08	2.530	0.017	2
2	يحسن الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال من ثقة العملاء بالبنوك في أعمالها ويدعم ثقتهم في أدائها.	3.68	0.96	73.34	4.000	0.000	1
3	يساعد الإفصاح الاختياري البنوك في توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة ، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.	1.59	0.49	31.80	1.560	0.000	8
4	يوجد تأثير واضح لكبر حجم مجلس الإدارة في البنوك على مستوي الإفصاح الاختياري.	3.10	1.16	62.00	5.216	0.000	3
5	استقلال أعضاء مجلس في البنوك يعزز المصداقية والموثوقية في التقارير المالية من خلال تحسين مستوي الإفصاح الاختياري.	3.01	1.00	60.70	5.543	0.000	5

6	0.00 0	5.221	56.67	0.87	2.83	يستخدم مدراء البنوك الإفصاح الاختياري ويقدمون التنبؤات لخدمة المستثمرين القلقين من البيئة الاقتصادية.	6
7	0.00 0	1.800	35.60	0.55	1.78	يدعم الإفصاح الاختياري بقاء واستمرار البنوك في مجال الأعمال في ظل المنافسة.	7
9	0.00 0	1.681	30.00	0.51	1.50	يساعد الإفصاح الاختياري على توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن التمويل.	8
4	0.02 1	4.295	60.11	0.97	2.99	يساعد الإفصاح الاختياري في قبول أنشطة إدارة البنوك أمام أصحاب المصالح.	9
-	0.00 4	3.538	53.26	0.88	2.66	يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (8) أن الفقرة رقم (2) يحسن الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال من ثقة العملاء بالبنوك في أعمالها ويدعم ثقتهم في أدائها قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.68) والوزن النسبي (73.34%)، في حين ان الفقرة رقم (8) يساعد الإفصاح الاختياري على توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن التمويل قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (1.50) والوزن النسبي (30.00%)، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (2.66) والوزن النسبي يساوي (53.26) وهي أقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه لا يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً علي النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الثالثة أي أنه "لا يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين".

المحور الثالث: النتائج والتوصيات:**أولاً: النتائج:****توصل الباحثان إلى النتائج التالية:**

- 1- لا يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.
- 2- لا يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 3- لا يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 4- لا تقوم قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال.
- 5- يساهم الإفصاح الاختياري في حالة التزام البنوك الفلسطينية في تعظيم قيمتها من توفير المعلومات الخاصة بعناصر التمويل بغرض تخفيض تكلفة التمويل.
- 6- لا يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 7- عدم إدراك أهمية الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال عند المفاضلة بين فرص التمويل المختلفة في البنوك الفلسطينية.
- 8- عدم استخدام الإفصاح الاختياري في البنوك الفلسطينية قد يؤدي إلى عدم الدقة في عرض المعلومات الملائمة والتي تحظى باهتمام واحتياجات مستخدمي هذه المعلومات.
- 8- يحسن الالتزام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال من ثقة العملاء في أعمال وأداء البنوك الفلسطينية نتيجة لتقديم معلومات إضافية لهم.
- 9- يوجد تأثير واضح لكبر حجم مجلس الإدارة في البنوك الفلسطينية على مستوى الإفصاح الاختياري.
- 10- يعتبر استقلال أعضاء مجلس في البنوك الفلسطينية أدى إلى تعزيز المصداقية والموثوقية في التقارير المالية وتحسين مستوى الإفصاح الاختياري.

التوصيات: بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالتوصيات التالية:

- 1- ضرورة قيام البنوك الفلسطينية بالإفصاح الاختياري لأنه يخفض من تكاليف العمليات وبالتالي يخفض من تكلفة رأس المال.
- 2- العمل على الالتزام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل لمساعدة إدارات البنوك الفلسطينية على اختيار المصادر المناسبة التي تحقق أقل تكلفة وأكبر عائد.
- 3- ضرورة العمل على الالتزام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لكي يساعد البنوك الفلسطينية في اتخاذ الكثير من القرارات المالية الرشيدة.
- 4- على البنوك الفلسطينية الموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الإفصاح الاختياري وزيادة الاهتمام به لما له من فوائد أكبر من تكاليفه.
- 5- يساعد الإفصاح الاختياري في توفير معلومات مهمة تتعلق بتكلفة رأس المال، وكذلك الإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة البنوك.
- 6- ضرورة الاهتمام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لأنه يؤثر إيجابياً على المركز المالي للبنوك ويزيد من حصتها السوقية.
- 7- الالتزام بالإفصاح الاختياري يساعد البنوك الفلسطينية في توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.
- 8- ضرورة قيام مدراء البنوك الفلسطينية باستخدام الإفصاح الاختياري لما يقدمه من تنبؤات لخدمة العملاء القلقين من البيئة الاقتصادية، وكذلك توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن التمويل.
- 9- الالتزام بالإفصاح الاختياري يدعم بقاء واستمرار البنوك الفلسطينية في مجال الأعمال التي تقوم بها في ظل المنافسة الشديدة.

المراجع:

- 1- أبو شلوع هديل، و توفيق أبو اليزيد، " محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة (محاسبة مالية)، جامعة طنطا، (2013).
- 2- بلس، ندى جميل عبد الله، "الإفصاح التطوعي في التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية: دراسة ميدانية"، السعودية، (2008).
- 3- بن بوزيان محمد، و بن الضب علي، "أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال"، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، (2013).
- 4- الحناوي محمد صالح، وآخرون، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، (2004)، ص 392.
- 5- خورور الياس، "أثر تكلفة رأس المال على القرار الاستثماري في القطاع الصناعي دراسة حالة مؤسسة ملبنة الأوراس -باتنة - خلال الفترة (2013-2011)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، (2014).
- 6- دادان عبد الغني، وآخرون، "دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كاستراتيجية للنمو الداخلي"، الندوة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، (2003).
- 7- دحدوح حسين أحمد، حمادة رشا أنور، " نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 31-العدد الأول، (2015).
- 8- زكريا الصادق، إبراهيم عبید، "قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة: دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري"، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، (2007) ص ص 1-28.

- 9- زيود لطيف، و العثمان محمد، و عيسى ريم علي، "مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(33) العدد(3)، (2011).
- 10- سويلم، محمد "الإدارة المالية في ظل الكوكبية"، جامعة المنصورة، المنصورة (1997).
- 11- الشلاحي بندر مرزوق "تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. قسم المحاسبة_ كلية الأعمال، (2012).
- 12- عارف عبد الله عبد الكريم، "الإفصاح الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في بيئة الأعمال"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، (2003)، ص ص: 250-304.
- 13- عفيفي، هلال عبد الفتاح، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، (مجلة البحوث التجارية؛ م. 30، ع. 1) (2008)، ص ص 429-498.
- 14- لقمان محمد أيوب الدباغ، و ليث خليل إبراهيم، "دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تأثيره بتطبيق آليات الحكومة" مجلة مؤسسة قطر، (2014). 27-25 مارس.
- 15- هندي، منير إبراهيم "الإدارة المالية": مدخل تحليلي معاصر "3 ط، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية (1997).

1- Boesso, G",Stakeholder Reporting And Voluntary Performance Indicators In Italian And U.S Listed Companies",Paper Presented at The 2004 Emerging Issues In Accounting and Business Conference ,(2004).

- 2- Cheynel, Edwige. A Theory of Voluntary Disclosure and Cost of Capital, School of Business, Carnegie Mellon University, (2010), 1-60.
- 3- COLLETT, HRASKY. Voluntary disclosure of corporate governance practices by listed Australian companies .Corporate Governance-An International Review,2005,188-190
- 4- Darrrough,M.Disclosure Policy and Competition :Cour not ys .Betrand. The Accounttiing Rivew; 1993,558.
- 5- FASB,Statement of Financial Accounting Concepts No .8.http://www.fasb.org/cs/Blob Server ?blobkey=id&blobwhere=-Brealey,R., S. Myers and F .Allen.2014. Principles of Corporate Finance, lled .Mc Graw Hill Education,2010.
- 6- GUTHRI,J,PETTY, Rand YONGVANICN,K, Using Contet analysis as a research method to in quuriein to intellectual Capital ,2004,284-288,/International Business Studies.1995.26.555-572.
- 7- Jeremy, Bertomeu, Beyer, Anne and Dye, Ronald. Capital Structure, Cost of Capital, and Voluntary Disclosures, the CMU Accounting Mini-Conference and the Sixth Accounting Research Workshop at the University of Bern, (2009). 1-51.
- 8- LAMBERT,R. Contracting theory and accounting, Journal of Accounting and Economics,2001,32-34.
- 9- LATRIDIS, G. Accounting disclosure and firms financial attributes :Evidence from the UK stock market .Inte International Review of Financial Analysis,2008,230.
- 10- MCKNIGHT,P. J. , TTOMKIMS, C .TOP executive pay in the United Kingdom: A corporate governance dilemma . International Journal of the Economics of the Economics of Business, 1994, 55.
- 11- MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, S.J Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations, Journal of,1995.
- 12- Nugroho, Bayu Dwi, Subroto, Bambang and Rahman, Aulia Fuad. Voluntary Disclosure, Ownership Structure, Information Asymmetry and Cost of Capital, Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol. 6, No. 3, (2015), 48-57.

- 13- Petersen, C, and Plenborg, T., "Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark", Journal of International Accounting Auditing and Taxation (2006).
- 14- Petrova, Elena., Sotiropoulos, Ioannis and Vasileiou, Konstantinos Z., Relationship between Cost of Equity Capital And Voluntary Corporate Disclosures, International Journal of Economics and Finance Vol. 4, No. 3, (2012), 83-93.
- 15- Review of the empirical disclosure Literature, Journal of Accounting and Economics, 2001, 433.
- 16- ROOS, S., The determination of financial: the incentive-signaling approach, Bell Journal of Economics, 1977, 25-27
- 17- TRUEMAN, B. Why do managers voluntarily release earnings forecast?, Journal of Accounting and Economics, 1986, 66 .
- 18- Warad, Heba S., Mamoun M. Al-Debi'e. The Impact of Accounting Conservatism and Voluntary Disclosure on the Cost of Capital of Industrial Companies in Jordan, Accounting and Finance Research, Vol. 6, No. 1, (2017), 102-118.
- 19- Watts, R.I. ,Zimmerman, J.L., Positive Accounting Theory: a Ten Year Perspective, The Accounting Review, 1990, 144-145.